

## الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على  
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري  
5927.75  
بتغير قدره  
+35.32  
0.6%

## مَنْ المستفيد من تباين آراء الفريق الاقتصادي حول آلية المعالجة؟

السعدون لـ «الأبناء»: معالجة الملف الاقتصادي عن طريق  
المواجهة السريعة بآليات قصيرة الأمد وليس عن طريق التوريق

لأن رهونات البنوك هي أساسها أسهم لشركات قيادية وعقار مما سيؤدي إلى خطر حدوث انكماش كما حدث في اليابان سنة 1987 والذي سيكون بدرجة خطورة التضخم.

● منى الدغمي

مستوجبا أن تكون هناك خطة طوارئ لإطفاء «الحريق» والتصدي إلى المخاطر المحتملة لاسيما الركود مؤكدا على ضرورة المواجهة السريعة بآليات قصيرة الأمد وليس عن طريق التوريق وغيره.

وأوضح أن الخطر المحتمل أو الحريق المحتمل هو ما يمكن أن ينسحب على أسعار الأصول تحديدا المحلية منها وهو التضخم السلبي والسبب يعود إلى أن الكويت تضمن ودائع القطاع الخاص التي تقدر بنحو 27 مليار دينار، مشيراً إلى أن المؤشرات تقول إن هذا الاحتمال وارد من منطلق المؤشر الأول المقترح حالياً متأخر جداً في حين أن معالجة الملف الاقتصادي يحتاج إلى شيء مختلف ونتائج سريعة.

قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة الشمال للاستشارات جاسم السعدون إن لا يجب أن يأتي من جهة واحدة بل يجب أن يصدر من قبل فريق حكومي متخصص، مؤكداً على ضرورة معالجة الأزمة بشكل متكامل، مشيراً إلى أن الحل ما لم يكن جزءاً من كل متكامل قد يؤدي إلى انحراف.

ورأى أن الحل المقترح والتمثل في عمليات توريق القروض ونحوها إلى سندات وأسهم كان سيكون أفضل لو اقترح مع بداية الأزمة وذلك من حيث النتائج، مستذكراً أن طرح هذا المقترح حالياً متأخر جداً في حين أن معالجة الملف الاقتصادي يحتاج إلى شيء مختلف ونتائج سريعة.

وأضاف في تصريح خاص لـ «الأبناء» أن الكلام عن حل قصير الأمد لاحتتمالات «حريق» يختلف منهجياً مع الحلول التي تكون جزئية وتأخذ مدى زمني أطول.

ودعا السعدون إلى عدم المراهنة على الغير لحل المشكلة



صلاحياتهم دون الخروج عن الإطار الموضوع لهم وبالتالي عدم التصريح أو الخروج بمعالجات تتعدى على اختصاصات المؤسسات الأخرى، وإنما يجب العمل كفريق واحد الشكل يعمل من أجل هدف واحد دون التحيز لفكرة عن أخرى، فالصلحة العليا تقتضي أن يعمل الجميع من أجل معالجة وتنشيط العجلة الاقتصادية في البلاد.

● محمود فاروق

مؤكداً على أن ما يحدث سيرقل عملية البدء في خطوات المعالجة الاقتصادية وليس في مصلحة البلاد كما يعتقد البعض، فجب على الجميع التكاتف والتضامن من أجل الخروج باليات واضحة واستراتيجية اقتصادية سريعة للخروج من عنق الزجاجة. وحول تضارب العمل بين المؤسسات الحكومية والنقدية أوضح المصدر أنه يجب على جميع المسؤولين العمل في نطاق

الفريق المكلف لتوضيح رؤية كل منهم على حدة حتى يتم سد جميع الثغرات الموجودة حالياً وإرضاء جميع الأطراف والخروج بمعالجات وآليات واضحة وسريعة للخروج من المازق الحالي، وتساءل المصدر: من المستفيد من التسريبات للمقترحات الاقتصادية الحالية وما الاستفادة من نشرها مادامت لا تتم مناقشتها بشكل رسمي أو حتى ابداء أي موافقات عليها سواء شفهيّة أو رسمية؟

أبلغ مصدر مسؤول «الأبناء» أن هناك تبايناً ملحوظاً في آراء الفريق الحكومي الاقتصادي المكلف من صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بمعالجة الأوضاع الاقتصادية والمالية في البلاد من الاختلالات التي أصابته وظهرت على شتى القطاعات الاقتصادية خلال الآونة الأخيرة، مبيّناً أن الجهة الملمة بالسياسة النقدية في البلاد ترى في إصلاحها ضرورة الاستمرار في السياسة النقدية الحالية بكل قواعدهم والأسس الموضوع عليها دون التغيير بها خاصة خلال الفترة الحالية خاصة فيما يتعلق بقطاع البنوك والشركات علماً بأن أي تغييرات قد تطرأ على هاتين الجهتين ستكون في غير صالح الاقتصاد العام للبلاد، أما الأطراف الحكومية الأخرى فتصرى ضرورة التغيير الجذري في آلية التعامل مع القضايا والاختلالات الاقتصادية في البلاد حتى لا تزيد تكلفة المعالجة على ميزانية البلاد وهو ما كان واضحاً من خلال نشر العديد من المقترحات عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمطبوعة والبعض الإلكتروني حتى يعلم الجميع باليات المعالجة وذلك من منطلق مبدأ الشفافية في التعامل.

وقال المصدر إن المبادرات الاقتصادية التي يتم نشرها وتسريها إلى الإعلام بشكل يومي ومتعدد يجب أن تتم مناقشتها داخل الاجتماعات الحكومية المغلقة بحضور كافة أعضاء

خلال عمومية الشركة غير العادية  
«أجوان الخليج العقارية» تنقيد  
في جميع أعمالها بالشريعة الإسلاميةمجموعة المواد الغذائية قفزت بنسبة 5.7%  
ارتفاع التضخم بمعدل 2,8% على أساس سنوي في أغسطس

بنسبة 2,7% على أساس سنوي في أغسطس الماضي كما ارتفعت أسعار مجموعة المشروبات والتبغ بنسبة 6,4% وجاء الارتفاع في مجموعة النقل والمواصلات بنسبة 1,6% في أغسطس الماضي مقارنة بالشهر نفسه من 2011 فيما جاء الارتفاع بأسعار مجموعة سلع وخدمات منزلية بنسبة 1,3%، ولدى مقارنة معدل التضخم في أغسطس ب يوليو الماضيين «على أساس شهري» أظهرت الإدارة في نشرتها ارتفاع أسعار مجموعة المواد الغذائية بنسبة 0,3% كما ارتفعت أسعار مجموعة الكساء و«ملبوسات القدم» بنسبة 0,1% في حين شهدت مجموعة سلع وخدمات أخرى استقراراً بمعدلاتها خلال يوليو الماضي بينما ارتفعت أسعار مجموعة الخدمات التعليمية والصحية في أغسطس الماضي مقارنة بسابقة يوليو الماضي. وأشارت إلى استقرار معدل التضخم لمجموعة النقل والمواصلات في أغسطس الماضي عند مستواه المسجل منذ شهرين في حين انخفضت أسعار مجموعة المشروبات والتبغ في أغسطس الماضي بنسبة 0,1% مقارنة بسابقة شهر يوليو الماضي.



ارتفاع ملحوظ في أسعار مواد الغذاء

و«ملبوسات القدم» سجلت ارتفاعاً بنسبة 3,8% في أغسطس الماضي مقارنة بالشهر ذاته من 2011 في حين ارتفعت أسعار مجموعة الخدمات التعليمية والصحية في أغسطس الماضي بنسبة 2,5% على أساس سنوي. وأفادت بأن معدل أسعار مجموعة سلع وخدمات أخرى ارتفع

ونذكرت الإدارة في نشرتها أن الارتفاع جاء أيضاً في أسعار مجموعة الزيوت والدهون بنسبة 0,2% بينما ارتفعت أسعار مجموعة الحبوب والخبز بنسبة 0,3% كما ارتفعت أسعار مجموعة منتجات الألبان والبيض بنسبة 0,3% وبيّنت أن أسعار مجموعة الكساء

كونا: أظهرت بيانات الإدارة المركزية للإحصاء ارتفاع التضخم في الكويت بمعدل 2,8% في شهر أغسطس الماضي مقارنة بالشهر ذاته من عام 2011 «على أساس سنوي». وقالت الإدارة في نشرتها الشهرية «عن أغسطس الماضي» حول الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين الصادرة أمس وخصت بها وكالة الأنباء الكويتية (كونا) أن معدل التضخم في الكويت ارتفع بنسبة 0,1% في أغسطس الماضي مقارنة بشهر يوليو الماضي وذلك على أساس شهري. وأضافت أن مجموعة التضخم في أغسطس الماضي بنسبة 5,7% مقارنة بالشهر ذاته من 2011 في وقت شهدت المجموعة ارتفاعاً في ست من مجموعاتها الفرعية وانخفاضاً في اثنتين. وأوضحت أن مجموعة اللحوم والدجاج والأسماك ارتفعت بنسبة 0,1% في حين كان الارتفاع بمجموعة الشاي والقهوة بنسبة 0,6% وارتفعت مجموعة الفواكه والخضراوات بنسبة 1% في حين انخفضت أسعار مجموعة مواد غذائية أخرى بنسبة 0,1% وانخفضت أسعار مجموعة السكر ومنتجاته بنسبة 0,2%.

مباشراً أو غير مباشر بممارسة أي أعمال ربوية سواء في صورة فوئد أو اية صورة خاصة فيما يتعلق بتعامل الشركة بالتمويل والسندات والأوراق المالية.

كما وافقت العمومية التي عقدت أمس بمقر وزارة التجارة والصناعة بحضور نائب رئيس مجلس الإدارة عادل عبدالمحسن الصباح على تعديل نص المادة 26 من النظام الأساسي لتصبح على النحو التالي بعد التعديل: لمجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة الشركة والقيام بجميع الأعمال التي تقتضيها إدارة الشركة وفقاً لأغراضها، ولا يحد من هذه السلطة إلا ما ينص عليه القانون أو هذا النظام أو قرارات الجمعية العامة، ويجوز لمجلس الإدارة بيع عقارات الشركة أو رهنها أو إعطاء الكفالات أو عقد القروض.

● محمود فاروق

وافقت الجمعية العمومية غير العادية لشركة أجوان الخليج العقارية على إضافة بند جديد لأغراض الشركة



عادل عبدالمحسن الصباح

تطبيقاً للمادة 5 من عقد التأسيس والمادة 4 من النظام الأساسي التي تتمثل في أن تنقيد الشركة في ممارسة جميع أعمالها بتعاليم واحكام الشريعة الإسلامية السمحة، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تفسر أي من الأغراض المقدمة على أنها تجيز للشركة القيام بشكل

تأسيس شركتين مساهمتين برأسمال  
إجمالي قدره 3 ملايين دينار

## «بيتك» يدرس إمكانية الطعن على «المالية» الخاص بمجمع المثنى

تأثير له على المركز المالي لبيتك باعتباره يدخل ضمن الاستثمار العقاري المعتاد لبيتك في المجال الطعن ويدرس بيتك مدى إمكانية الطعن على الحكم من عدمه فور ايداع

دنانير مقابل آتباع الحمامة. وقد طعن بيتك على الحكم المذكور بالاستئناف رقم 2010/1349 إداري وصر صدر الحكم بجلسته 2012/9/23 برفضه، وما انتهى إليه الحكم لا

بشأن تحديد القيمة الإيجابية لجمع المثنى واستمرار العقد لمدة مماثلة للمدة السابقة وبيات ضد وزير المالية بصفته يطلب وقد صدر الحكم فيها بجلسته

أفاد بيت التمويل الكويتي (بيتك) بخصوص الدعوى رقم 2007/983 اداري المرفوعة من البيتك ضد وزير المالية بصفته يطلب الحكم بإلغاء قرار وزارة المالية

ويمكنها أيضاً تملك الاسواق التجارية والمجمعات السكنية وادارتها والمساهمة المباشرة في وضع البنية الأساسية للمناطق والمشاريع السكنية والتجارية والصناعية وإدارة المرافق العقارية بنظام البناء والتشغيل والتحويل (بي.اوت.ي).

أفادت شركة بيت الأوراق المالية (البيت) أن مجلس الإدارة اعتمد البيانات المالية المرحلية للشركة للفترة المنتهية في 2012/6/30. وذكرت الشركة في بيان لها أنها حققت خسارة بقيمة 1,165,040 ديناراً بواقع 1,8 فلس، وذلك مقابل خسائر عن نفس الفترة من العام الماضي بقيمة 9,2 ملايين دينار بواقع 25,7 فلساً. وأشار البيان إلى أن تقرير مراقبي الحسابات يتضمن على التأكيد - ما يلي: دون

الكويت - كونا: أعلنت الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) عن تأسيس شركتين مساهمتين كويتيتين برأسمال إجمالي قدره 3 ملايين ديناراً.

وقالت الجريدة في عددها الأخير أن الشركة الأولى هي شركة (دلاي الدولية العقارية) والتي تأسست كشركة مساهمة كويتية مغلقة برأسمال يبلغ 2 مليون دينار موزعة على 20 مليون سهم نقدي وبقيمة 100 فلس للسهم الواحد. ومن أغراض الشركة تملك وبيع وشراء العقارات والأراضي وتطويرها لحسابها داخل الكويت وخارجها وكذلك إدارة املاك الغير بما لا يخالف الاحكام المنصوص عليها في القوانين.

ويمكن للشركة أيضاً تملك وبيع وشراء أسهم وسندات الشركة العقارية لحسابها في الكويت وخارجها إضافة إلى إعداد الدراسات وتقديم الاستشارات في المجالات العقارية بانواعها كافة على أن تتوافر الشروط المطلوبة فيمن يزاول تقديم هذه الخدمة. وتستطيع الشركة القيام بأعمال الصيانة المختلفة بالمباني والعقارات المملوكة لها وللغير والقيام بتنظيم المعارض العقارية الخاصة بمشاريعها إضافة إلى إقامة المزايدات العقارية وذلك حسب الانظمة المعمول بها في وزارة التجارة والصناعة.

## 1,1 مليون دينار خسارة «بيت الأوراق»

«نور»: تخفيض رأسمال الشركة  
وفق إجراءات «الهيئة»

أفادت شركة نور للاستثمار المالي «نور» بأن مجمل نسبة تخفيض رأسمال الشركة من 75,000,000 دينار إلى 37,560,251 ديناراً هي 49,9196%. وقالت الشركة في بيان على موقع البورصة أن ذلك يتماشى مع القوانين والإجراءات المتبعة لعملية التخفيض حسب تعليمات هيئة أسواق المال بما يخص أسهم الخزينة وإطفاء خسائر الشركة المتراكمة من رأس المال، فإن نسبة التخفيض الخاصة بمساهمي الشركة - عدا أسهم الخزينة - ضمن هذه العملية هي 50,0966%.

30 يونيو 2011: 34,200,213 (ديناراً). تفسير هذه الظروف إلى وجود عدم تأكد مادي حول قدرة المجموعة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. ومع ذلك، فقد تم إعداد المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة على أساس مبدأ الاستمرارية، حيث استطاعت المجموعة تصديت تسوية المطالبات المالية أو مبادلة بعض المطالبات بالموجودات المالية. ترى إدارة المجموعة أنها سوف تواصل العمل بنفس الإستراتيجية (إيضاح 2).

التحفظ في نتيجتنا، نلغت الانتباه إلى الإيضاح 2 حول المعلومات المالية المرحلية المجمعة والتي يشير إلى أن المجموعة قد تكبدت خسارة بمبلغ 1,138,401 ديناراً خلال فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2012 (فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011: خسارة بمبلغ 16,594,591 ديناراً)، وكما في ذلك التاريخ، تجاوزت المطالبات المتداولة المجموعة موجوداتها المتداولة بمبلغ 38,356,779 ديناراً (31 ديسمبر 2011: 59,836,068 ديناراً)